

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2017/Brief.9  
8 November 2017  
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



المبادرة الوطنية للتنمية البشرية  
Initiative Nationale pour le Développement Humain

المملكة المغربية  
وزارة الداخلية  
التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

## المكتسبات التشريعية والسياسية للمرأة: قراءة في التجربة المغربية والخيارات الممكنة للمسار اللبناني

إعداد  
السيدة نضيرة الكرماعي العامل،  
المنسقة الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية



الأمم المتحدة  
بيروت، 2017

17-00665

## المكتسبات التشريعية والسياسية للمرأة: قراءة في التجربة المغربية والخيارات الممكنة للمسار اللبناني

السيدات والسادة،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الأشقاء اللبنانيين على الدعوة للمشاركة في هذه الندوة الهامة حول "مكتسبات المرأة العربية: قراءة في التجربة المغربية والخيارات الممكنة للمسار اللبناني" والأهمية التي تكتسبها التنمية البشرية في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

والهدف من هذا المنتدى توثيق عرى الشراكة والتواصل، والتعرف على التجارب الرائدة، وتدعيم مكتسبات المرأة، والوقوف على تحديات البلدان العربية في مجال تعزيز دور المرأة في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويشرفني أن أساهم معكم اليوم في هذا النقاش حول "التنمية البشرية كوسيلة لتغيير واقع النساء" من خلال إدماجهن في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يحتل مكانة هامة في الوقت الراهن ويشكل ركيزة أساسية للدفع بعجلة التنمية البشرية في أبعادها التنموية الاجتماعية والثقافية.

السيدات والسادة،

منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، عرش أسلافه الميامين، حققت المغرب مجموعة من الإنجازات والمكاسب في مختلف مجالات الحياة، منها ما يتعلق بدعم دولة الحق والقانون والحريات الفردية والجماعية، ومنها ما يتعلق بالسياسة والأحزاب وحرية الصحافة والانتخابات، ومنها ما يتعلق بالمجال القانوني والسياسي والاقتصادي والديني والاجتماعي. وبفضل هذه الإنجازات، تحققت عدة مكتسبات لصالح المرأة:

### في المجال القانوني والتشريعي

- تضمين دستور عام 2011 مقتضيات جديدة، ولا سيما الفصل 19 الذي ينص على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وتنفيذاً لهذه المقتضيات الدستورية، اعتمدت مجموعة من النصوص القانونية، منها:
  - مشروع القانون حول إحداث "هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز" لعام 2017؛
  - قانون الاتصال السمعي البصري لعام 2014، الذي يهدف إلى النهوض بثقافة المساواة بين الجنسين، ومحاربة التمييز والصور النمطية السلبية على أساس الجنس، ومنع الإشهار الذي يسيء للمرأة.
- إطلاق الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة في عام 2013، الذي تناول إجراءات لتعزيز الحماية القضائية للحقوق والحريات باعتماد نهج جنائي يراعي النوع الاجتماعي؛
- إصدار مدونة الأسرة في عام 2004، التي اعتبرت ثورة اجتماعية وتشريعية نظراً لطابعها التقدمي وللمكاسب التي حققتها للمرأة والأسرة عموماً مثل تكريس المساواة في الأهلية القانونية لإبرام عقد

الزواج وتحديد سن الثامنة عشرة حداً أدنى لأهلية الزواج، وإخضاع الأسرة لرعاية الزوجين، وضمان المساواة في الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين.

### في المجال السياسي

- إشراك المواطنات في الأحزاب السياسية، بموجب الدستور، وتعزيز التكوين السياسي للمرأة، وتشجيعها على الانخراط في الحياة الوطنية وتدبير الشأن العام وممارسة السلطة بوسائل ديمقراطية في إطار المؤسسات الدستورية، وضمان حق المرأة في تقديم ملتمسات في مجال التشريع وتسليم عرائض إلى السلطات العمومية. وقد مكّنت الانتخابات الجماعية والجهوية في 4 أيلول/سبتمبر 2015 من انتخاب 6669 امرأة، ما عزز تمثيل المرأة في المجالس الجماعية بنسبة 21.16 في المائة، وبلغت نسبة المقاعد المخصصة للنساء في المجالس الجهوية 37 في المائة من مجموع المقاعد. وتكرّس هذا المنحى في الانتخابات التشريعية الأخيرة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2016، حيث ارتفع عدد النساء في مجلس النواب من 67 امرأة في عام 2011 إلى 81 امرأة في عام 2016. وفي التشكيلة الحكومية لعام 2017، عُيّنَت امرأة في منصب وزاري و8 كاتبات دولة؛
- إنشاء صندوق دعم لتشجيع تمثيل النساء في عام 2008، بصفته آلية دائمة لتعزيز قدرات المرأة في مجال المشاركة السياسية؛
- إحداث مرصد النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية بهدف مراعاة المساواة بين الجنسين.

### في المجال الاقتصادي والمالي

- اعتماد ميزانية النوع الاجتماعي في القانون المالي في عام 2002؛
- إحداث جائزة تميّز سنوية للمرأة المغربية بمناسبة اليوم الوطني للمرأة المغربية في 10 تشرين الأول/أكتوبر، تقديراً لجهودها وتشجيعها على مزيد من الإنجازات؛
- دعم المقولة النسائية من خلال تثمين مبادرات النساء ودعم مشاريع إدماج المقاولات الشابات.

### في المجال الديني

- تفعيل دور المرأة في التوجيه الديني للمجتمع وفي تعزيز الأمن الروحي للمواطنات والمواطنين من خلال مبادرة ملكية لرفع عدد العالمات في المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية. وقد لاقت هذه الخطوة ترحيباً لدى عدد من عالِمات الدين اللواتي اعتبرنها فرصة لإبراز مكانة المرأة وقدرتها على تفهم الآخرين واستيعابهم نفسياً إلى جانب إفادتهم بمعرفتها العلمية، وقدرتها على المساهمة في ارتقاء المجتمع. كما أحدثت هيئة النساء المرشدات الدينيات والفتيات لمواكبة المرأة في المجال الديني.

### في المجال الاجتماعي

- إنشاء صندوق التكافل العائلي في عام 2011 لمساندة المرأة المطلقة المعوزة والأطفال المستحقين للنفقة؛

- إنشاء صندوق دعم التماسك الاجتماعي في عام 2012 لمحاربة الفقر وتقديم الدعم المباشر للنساء الأرامل؛
- اعتماد استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء في عام 2002، ومخطط وطني لتفعيل هذه الاستراتيجية في عام 2004، والمصادقة على قانون محاربة العنف ضد النساء؛
- المصادقة على قانون الجنسية في عام 2006، لتمكين المرأة المغربية المتزوجة من أجنبي من منح جنسيتها لأولادها.

واستكمالاً لهذه الجهود، أُعطيَت أولوية استراتيجية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بهدف التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المغربي. وكان إعلان جلاله الملك عن هذه المبادرة في خطابه التاريخي في 18 أيار/مايو 2005 حدثاً اجتماعياً بارزاً في التاريخ المعاصر للمغرب.

وتُعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تجربةً نابغة من المغرب ومشروعاً مجتمعياً لتحقيق إصلاحات اجتماعية ولتغيير المنهجية المعتمدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب. والمبادرة نموذج فريد، لها بُعدٌ وطني ودولي لما تتضمنه من نُهج جديدة لتدبير الشأن العام من خلال وضع الإنسان في قلب الأولويات الوطنية ورهانات الديمقراطية والتنمية.

ومن أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الحد من التعرض للمخاطر، ومحاربة الفقر في المناطق الريفية والإقصاء الاجتماعي في المدن، وتقليص الفوارق الاجتماعية.

وتحقيقاً لهذه الأهداف النبيلة، تركز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على منهجيتين: أولاً، تسهيل الوصول إلى الخدمات والبنى الأساسية من خلال تحسين خدمات الدولة والجماعات المحلية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين. ثانياً، تعزيز قدرات المرأة والرجل والشباب، واستحداث الأنشطة المدرة للدخل باعتبارها أداة ناجعة لتحقيق الاستقلالية للفئات المعوزة وتيسير اندماجها الاجتماعي والمهني في النسيج الاقتصادي.

وتستند المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى منظومة قيم، أساسها احترام كرامة الإنسان وتكريس ثقة المواطنين وإشراكهم في التعبير عن الحاجات واتخاذ القرارات في نظام حكم جيد وشفاف مع مراعاة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجميع المشاريع المنفذة واستمراريتها.

ومن خلال استراتيجية تصاعدية وغير مركزية، تتيح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فضاءً للتشاور وتبادل الاقتراحات واتخاذ القرارات لبلورة المشاريع وتنفيذها. وتتسم هذه المبادرة بتنظيم هيكلي متميز، قائم على لجان جهوية وإقليمية ومحلية تُعنى بالتنمية البشرية وتضمّ جهات منتخبة وفاعلة في المجتمع وممثلين عن الإدارات والمصالح الخارجية، ويُخصّص لكل فئة ثلث المقاعد في اللجان. وتعتمد هذه اللجان نهجاً تشاركياً في انتقاء المشاريع على ضوء الأولويات والاحتياجات التي تعبّر عنها الفئة المعنية من المستفيدين. وقد نجحت المبادرة في تعبئة جميع الفاعلين في مجال التنمية وإدماجهم في مختلف مراحل اتخاذ القرار واختيار المشاريع وإنجازها ومتابعتها.

وتتميز المبادرة أيضاً بثقافة الشفافية والمحاسبة، وبآليات تقييم المشاريع ومتابعتها، وبالتخطيط التصاعدي وبمساهمتها في إرساء علاقات جيدة بين السلطات والهيئات المنتخبة والمصالح الخارجية والنسيج الاجتماعي، وبالحرص على تحقيق التكامل والانسجام بين مشاريعها والبرامج القطاعية ومخططات التنمية الجماعية.

السيدات والسادة،

أنجزت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منذ عام 2005، ما يفوق 44.000 مشروع واستحدثت 8900 مشروع مدرّ للدخل لصالح 10.3 مليون مستفيد، 50 في المائة منهم يعيشون في الأرياف وضواحي المدن.

ونجحت المبادرة في تعبئة أكثر من 40 مليار درهم أي ما يقارب 4.4 مليار دولار، وبلغت مساهمتها 26 مليار درهم، ما يمثل رفعاً مالياً بنسبة 40 في المائة.

أما في ما يتعلق بمشاركة المرأة في هذه الجهود، فيمكن تلخيصها في ثلاثة محاور:

## الحوكمة

لقد تزايد تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار من خلال دمج النخب النسائية في أجهزة الحكم وتشجيع انخراط النساء في المناطق المعزولة في صياغة المبادرات المحلية وتنفيذها. وارتفعت مشاركة المرأة في أجهزة الحكم المحلي من 7 في المائة في عام 2006 إلى 21 في المائة في عام 2017 (أي 2800 امرأة من أصل 13600 عضو).

## تنفيذ مشاريع المبادرة

منذ انطلاق المبادرة، عزز المغرب دور الجمعيات باعتبارها طرفاً أساسياً في ترسيخ الديمقراطية التشاركية المحلية التي تستوجب إشراك المرأة في إعداد البرامج التنموية واتخاذ القرار بشأنها ومتابعتها وتقييمها. وفي هذا الإطار، استفادت الجمعيات من الدعم المالي باعتبارها من الجهات المنفذة لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتلقّت أكثر من 14000 جمعية وتعاونية مساهمات مالية من المبادرة، من بينها جمعيات نسائية بنسبة تفوق 60 في المائة.

## الاستفادة من مشاريع المبادرة

استفادت أكثر من 4.2 مليون امرأة من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أسهمت في تحسين ظروفهن المعيشية. وقد استفادت 100000 امرأة من 5000 نشاط مدرّ للدخل في القطاعات التالية:

- تربية الماشية (3000 مشروع)؛
- الصناعة التقليدية (1100 مشروع)؛
- السياحة القروية (90 مشروعاً)؛
- ترميم المنتجات المحلية (530 مشروعاً).

كما تقدم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خدمات التكوين والتأهيل المهني للمرأة والشباب لما لهذه الخدمات من أهمية في توفير فرص العمل والتشغيل الذاتي. وقد سُجّلت أكثر من 86000 مستفيدة في 980 مشروعاً للتدريب والتعليم والتأهيل المهني في مجال الخياطة والخدمات الفندقية والمطاعم والتجميل وغيرها من الخدمات.

وفي ما يتعلق بمكافحة التسرب المدرسي، نُفذ 8400 مشروع لبناء دور للطالبات وتجهيزها، وقد أنشئت أكثر من 700 دار تستفيد منها 50 ألف طالبة، فضلاً عن اقتناء وسائل النقل المدرسي.

وأسهمت هذه الإنجازات في تحسين المستوى العلمي للفتيات المنحدرات من الأوساط القروية الهشة. فقد وصل معدل نجاح الطالبات في المناطق الريفية في امتحانات البكالوريا للعام الدراسي 2016-2017، إلى 70 في المائة مقابل 50 في المائة على المستوى الوطني.

وفي ما يتعلق بالرعاية الصحية، أسهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في خفض وفيات الأمهات والرضع من خلال تجهيز 240 داراً للأمومة والولادة إضافة إلى اقتناء 1100 سيارة إسعاف وعدد من الوحدات الطبية، ما أدى إلى تعزيز الخدمات وتلبية احتياجات السكان في هذا المجال.

ولا تتوقف فعالية أي برنامج تنموي على كفاءة المشاريع المنجزة ونجاحتها فحسب، بل تُقاس أيضاً بالواقع الذي تحدته المشاريع المنفذة على المستفيدين وبمدى التفاعل بين الجهات الفاعلة المحلية. ومن خلال اعتماد النهج التعاقدية والتشاركية بين جميع العاملين في مجال التنمية البشرية لتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نشأت دينامية اجتماعية شملت المجتمع المدني والتعاونيات والجماعات الترابية والمصالح الخارجية للدولة والقطاع الخاص.

وساعدت الأنشطة والمشاريع المنفذة على تنمية روح المقابلة، وتشجيع العمل الحر، وبالتالي تعزيز احترام الذات وضمان كرامة المرأة.

ومن خلال تعزيز الدمج الاجتماعي والاقتصادي لجميع أفراد المجتمع وتمكين المرأة، تشكل هذه المشاريع دافعاً لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال:

- إدراك أهمية المبادرة الجماعية، والعمل التطوعي، والتعاون والتضامن في المجتمع؛
- تجدد رغبة السلطة العامة في تشجيع مشاركة مختلف الجهات الفاعلة، ولا سيما الجمعيات والتعاونيات، في الجهود التنموية؛
- توفير الموارد المالية والخبرات وعوامل الإنتاج.

السيدات والسادة،

لن نتحقق التنمية في المنطقة العربية ما لم تهتم البلدان بدمج النساء والفتيات في جميع أبعاد التنمية، وبتعزيز المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد، وبتحقيق النمو الشامل.

وينبغي، في هذا الإطار، تعميم المبادئ والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع مراحل التنمية، وتبني آليات العمل المناسبة، وحشد الإرادة السياسية على مختلف المستويات لإحداث التغيير اللازم لتمكين المرأة وتحقيق التنمية الاجتماعية.

كما ندعو إلى تكثيف التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية لإنجاح النموذج التنموي في بلداننا، ومعالجة مواطن الضعف والفقر والتفاوت الاجتماعي، والارتقاء بمكانة المرأة.

واسمحوا لي أن أعرض أمامكم، في هذا الإطار، مثلاً عن التعاون وتبادل التجارب الناجحة، وهو اتفاق التعاون الذي وقعه المغرب والغابون في 22 كانون الأول/ديسمبر 2014 في ليرفيل. ويشمل هذا التعاون الثنائي تقديم دورات تدريبية وتبادل الخبرات في مجال الحكومة والشراكة والمتابعة والتقييم وعمل الجمعيات وتأهيل المرأة والشباب من خلال الأنشطة المدرة للدخل.

وتخليداً للذكرى الثانية عشرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وفي اختتام فعاليات المنتدى السنوي حول "تبادل الممارسات الجيدة للتنمية البشرية المستدامة في أفريقيا"، أنشئت لجنة لرسم خارطة طريق مشتركة لتبادل الخبرات والتدريب وعقد اجتماعات دورية وتعزيز الممارسات الجيدة وتبادلها. وتتألف هذه اللجنة من 10 بلدان، هي: البنين، بوركينا فاسو، تشاد، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، ساحل العاج، السنغال، الكاميرون، الكونغو، والمغرب.

ووقع بروتوكول اتفاق بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والوزارة الغانية للمبادرات الخاصة بالتنمية، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، لتبادل المعلومات والتجارب والخبرة.

مما لا شك فيه أن هذه الورشة، بمحاورها الهامة وبالتجارب المثرية المستعرضة فيها، ستنجح فرصة للتداول في هذه القضايا والاقتراحات، وتبادل الأفكار والخبرات، وتعميق النقاش حول الممارسات الفضلى الكفيلة بتحسين وضع المرأة في البلدان العربية.